تقرير

في حصيلة شهر كامل من العملية الإسرائيلية الشاملة في شمال قطاع غزة، استشهد 1800 شخص إلى جانب اربعة آلاف جريح، فيما منع الاحتلال 3800 شاحنة مساعدات وبضائع من الدخول إلى محافظة الشمال. في موازاة ذلك علمت «العربي الجديد» ان حركتي فتح وحماس توافقتا في القاهرة، بوساطة مصرية، على تشكيل لجنة لإدارة غزة وإسناد اهلها لمعالجة تداعيات الحرب، خلال الحرب وبعدها، وهي لجنة تدعمها مصر وعدد من الدول العربية

لجنة لإدارة غزة

1800 شهيد خلال شهر من إبادة شمال القطاع

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

أكملت العملية الإسرائيلية في شمال قطاع غزة بهدف تهجير والتدمير والتجويع، أمس الاثنين، شهراً كاملاً، قتلت خلاله قوات الاحتلال 1800 فلسطيني على الأقل، وفق المكتب الإعلامي في غزة، فيما واصلت القوات الإسرائيلية حرب الإبادة في مختلف مناطق القطاع، والمستمرة منذ أكثر من عام. يأتي ذلك وسط توافق حركتي حماس وفتح، في القاهرة، على تشكيل لجنة إدارية للقطاع لمعالجة تداعيات الحرب، فيما مفاوضات وقف إطلاق النار والتوصل إلى صفقة تبادل أسرى بين المقاومة والاحتلال، تراوح مكانها، رغم الحراك الذي شهدته الدوحة والقاهرة خلال الأسبوع الماضي للدفع باتجاه اتفاق مؤقت وصفقة صغيرة وسط استمرار مناورات الاحتلال للتهرب من أي اتفاق لوقف النار فيما تتمسك «حماس» بوقف دائم لحرب الإبادة والانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع. بالمقابل ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، أن رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) دبفيد برنيع، الذي شارك في اجتماعات الدوحة والقاهرة، أبلغ عائلات المحتجزين الإسرائيليين، بأن فرص التوصل إلى اتفاق تبادل أسرى باتت ضعيفة، متذرعاً بأن الحركة «تريد وقف الحرب».

وقال مصدر مسؤول في حركة حماس خلال زيارته القاهرة، لـ«العربي الجديد»، أمس، إنه «تم التوافق مع فتح على تشكيل لجنة لإدارة غزة وإسناد أهلها لمعالجة تداعيات الحرب الإسرائيلية»، وأضاف، مفضلاً عدم الكشف عن هويته: «التقينا بوفد من فتح لوضع اللمسات الأخيرة على لجنة إدارة غزة»، مشيراً إلى أن «وفد حماس ترأسه نائب رئيس المكتب السياسي، خليل الحية، وكان بعضوية كل من حسام بدران وباسم نعيم ومحمود مرداوي وغازي حمد، فيما كان من طرف حركة فتح، حسين الشيخ ومأجد فرج وروحي فتوح». وأوضح أن «اللجنة ستدار من شخصيات تكنوقراط وسيعمل معهم آلاف الموظفين من غزة». وستباشر عملها «فور إصدار المرسوم الرئاسي بتشكيلها، وستعمل خلال الحرب لإغاثة الشعب الفلسطيني ومعالجة آثار الحرب بعد انتهائها». مضيفاً أنها «لجنة فلسطينية بامتياز ولها مرجعيات سياسية فلسطينية، وليس لأي جهة خارجية السلطة عليها». وكان مصدر قيادي بحركة حماس، قد قال لـ«العربي الجديد»، أمس، إن جولة المناقشات بين الحركتين، برعاية مسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية، انتهت بتوافق على تشكيل اللجنة، دون الدخول في التفاصيل، أو الأسماء. وكشف أن «حماس» قدمت «تصوراً تفصيلياً لعمل اللجنة ومهامها وصلاحياتها، فيما طلب وفد حركة فتح مراجعة قيادته المركزية، وهو ما يستدعي عقد لقاءات ومتابعات لاحقاً».

وعلمت «العربي الجديد»، أن هذه اللجنة مدعومة من مصر وعدد من الدول العربية وستوفر لها كل عوامل النجاح، وأنها ستكون مسؤولة عن إغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة وليست جزءاً من الحل». وادعى البيان أن «غالبية المساعدات الإنسانية إلى غزة تمر حتى في الوقت الراهن عبر مهمتها. ومن المقرر أن تتولى تلك اللجنة إدارة الشؤون المدنية والإغاثية بالقطاع وكذلك الإشراف على عمل المعابر.

من جهة أخرى، اختتم وفد قيادي من «حماس» مباحثاته مع المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية، بشأن طروحات وقف إطلاق النار من دون تقدم يذكر، في وقت أكدت فيه الحركة تمسكها برفض أية تصورات لا تتضمن وقفاً شاملاً لإطلاق النار، وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من كامل القطاع. وغادرت قيادات الحركة التي كانت في القاهرة على مدار يومين ضمن وفدين، بقيادة خليل الحية نائب رئيس المكتب السياسي، أحدهما كان معنياً بالتفاوض مع حركة فتح، وضم حسام بدران ومحمود مرداوي، وآخر معني بجهود وقف إطلاق النار وضم موسى أبومرزوق وزاهر جبارين ومحمد نصر.

في الأثناء وصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى القاهرة أول من أمس الأحد، لحضور المنتدى الحضري العالمي في دورته الـ12، ومن المقرر أن يعقد لقاء ثنائياً مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لبحث تطورات الأوضاع في غزة والتحركات المصرية من أجل ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني ووقف إطلاق النار في القطاع. في السياق، شدد وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، في اتصال هاتفي مع نظيره الإيراني، عباس عراقجي على «ضرورة اتخاذ خطوات تسهم في منع التصعيد بالمنطقة وتحقيق التهدئة». وبحسب بيان للخارجية المصرية، أمس، فقد جاء الاتصال مساء أول من أمس الأحد، في إطار «المساعي المصرية لخفض التصعيد بالشرق الأوسط»، إذ ناقش الوزيران «الأوضاع الإقليمية المتأزمة والتطورات في لبنان وقطاع غزة».

> شخصيات تكنوقراط ستدير اللجنة وتعمل مع موظفين من غزة

واستعرض عبد العاطي، وفق البيان، «الجهود المبذولة من جانب مصر بالتنسيق مع قطر والولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة والنفاذ الكامل وغير المشروط للمساعدات الإنسانية والطبية إلى قطاع غزة والإفراج عن الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين) والأسرى».

في موازاة ذلك ذكرت القناة 12 الإسرائيلية، أمس، أن برنيع التقى في الأيام الأخيرة عدداً من عائلات المحتجزين الإسرائيليين لإطلاعهم على سير المفاوضات للتوصل إلى صفقة تبادل مع «حماس». وأضافت أنه «خلال الاجتماع سأل أحد أقارب المختطفين (المحتجزين): ماذا يحدث مع الصفقة الآن؟»، وأجاب رئيس الموساد: «لم نتلق بعد رداً من الوسطاء»، لذا «فإن الأمر يستحق الانتظار»، مدعياً أنه «في الوقت الحالي، فإن فرص التوصل إلى صفقة صغيرة منخفضة، لأن حماس تصر على وقف الحرب». وتابعت القناة: «تم سال القريب أيضاً ماذا عن وقف الأعمال العدائية، وعند هذه النقطة قال رئيس الموساد إن فريق التفاوض ليس لديه تفويض من رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) للتقدم نحو صفقة شاملة وإنهاء الحرب».

في الإطار ذاته، أشارت القناة إلى أن نتنياهو «أجرى أمس (الأحد) مشاورات محدودة مع كبار مسؤولي الأمن وفريق من الوزراء، وقدمت المناقشة لمحة عامة عن الوضع في المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق، وأبلغت القيادة السياسية أن حماس لا تنوي التخلي عن مطالبها بالانسحاب الكامل للجيش الإسرائيلي». ونقلت القناة عن مصدر أمني إسرائيلي، لم تسمه، أنه «حان الوقت للنظر إلى الواقع في العين، يجب طي العمل في غزة، وترتيب مخطط يضمن المصالح الأمنية لدولة إسرائيل في المستقبل».

في غضون ذلك تتواصل التحقيقات واتساع دائرة الاعتقالات بقضية تسريب وثائق سرية مرتبطة بغزة من مكتب نتنياهو، إذ أعلن جهاز الأمن العام (الشاباك)، أمس، اعتقال ضابط في الجيش الإسرائيلي، ليرتفع عدد المعتقلين إلى خمسة، في القضية التي تهز إسرائيل، أبرزهم المتحدث السابق باسم نتنياهو، إيلي فلداشتاين. وذكرت محكمة مدينة ريشون لتسيون الإسرائيلية، أول من أمس، أن فلاشتاين أوقف مع ثلاثة أشخاص آخرين بينهم أعضاء في أجهزة أمنية، للاشتباه بتسريبه وثائق سرية للصحافة بدون تصريح، قد تكون أضرت بمفاوضات حول صفقة لإطلاق سراح المحتجزين في غزة. وفتح جهاز الاستخبارات الداخلية (الشين بيت) تحقيقاً بالتسريبات في سبتمبر/أيلول، بعدما نشرت صحيفتا جويش كرونيكل في لندن وبيلد الألمانية تقريرين استناداً إلى وثائق عسكرية سرية. وزعم أحد التقريرين الكشف عن وثيقة تُظهر أنّ زعيم حماس يحيى السنوار الذي قتلته إسرائيل لاحقاً، والمحتجزين، سيتم تهريبهم من القطاع إلى مصر عبر محور صلاح الدين (فيلادلفي) عند الحدود بين القطاع ومصر.

على صعيد آخر قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان صحافي أمس، إن «محافظة شمال قطاع غزة محافظة منكوبة بكل ما تحمل الكلمة من معنى». مشيراً إلى أن جميع مستشفيات المحافظة تم تدميرها وإخراجها عن الخدمة كما استهدفت طواقم الدفاع المدني وأعتُقل بعضها وأخرج عن الخدمة أيضاً، إلى جانب تدمير البنية التحتية وشبكات المياه وشبكات الصرف الصحي وشبكات الطرق والشوارع. وأضاف المكتب أن جيش الاحتلال استخدم «سلاح تجويع المدنيين وتعطيشهم، ومنع 3800 شاحنة مساعدات وبضائع من الدخول إلى المحافظة، وتعمّد تجويع قرابة 400 ألف إنسان». ولفت إلى أن الاحتلال «استهدف ودمر عشرات مراكز الإيواء» واستهدف السكان «بطائرات حربية مقاتلة، أو طائرات الكواد كابتر أو القناصة أو الإعدامات الميدانية، أو الدهس بالدبابات والآليات أو زراعة براميل المتفجرات وتفجير وتدمير المنازل والمساجد والمؤسسات والأحياء السكنية وتدمير وقصف المستشفيات».

وأشار المكتب الحكومي، بمناسبة مرور شهر على العملية العسكرية في شمال القطاع، إلى أنه «راح ضحية هذا العدوان المتواصل أكثر من 1800 شهيد، و4000 جريح ومئات المفقودين».

من جهتها أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، عن ارتفاع حصيلة الحرب إلى «43 ألفاً و374 شهيداً و102 ألف و261 مصاباً» منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأضافت أن الاحتلال «ارتكب ثلاث مجازر ضد عائلات في قطاع غزة، وصل منها للمستشفيات 33 شهيداً و156 إصابة خلال الساعات الـ24 الماضية»، وطاول القصف أمس، مستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع، حيث سقط عدد من المصابين، ومنزلين في البلدة، ما أسفر عن استشهاد 15 شخصاً على الأقل. كذلك استشهد ثلاثة أشخاص في غارة على منزل بمخيم النصيرات وسط القطاع، فيما شملت الغارات التي أدت لسقوط شهداء وجرحى، حي الزيتون في مدينة غزة وسط القطاع، ومدينة رفح جنوبي القطاع.

إلى ذلك أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، إصابة أحد جنوده بجروح خطيرة في المعارك شمال قطاع غزة. وقال الجيش عبر منصة إكس: «اليوم أصيب جندي من ألوية غفعاتي بجروح خطيرة خلال معركة شمال قطاع غزة، ونُقل إلى مستشفى لتلقي العلاج الطبي». ووفق موقع الجيش على الإنترنت، أصيب أربعة جنود إسرائيليين في قطاع غزة خلال الساعات الـ24 الماضية.

إنقاذ طفل بعد قصف للاحتلال شمالي مدينة غزة، اكتوبر الماضي (عمر القطاع/فرانس برس)

برلين تدعو لإدخال المساعدات

دعت ألمانيا، أمس الاثنين، إسرائيل للسماح بدخول مزيد من المساعدات الإنسانية إلى شمال قطاع غزة، حيث أدى نقص الإمدادات إلى وضع «بائس ولا يمكن تحمله»، وفق المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية. وقال خلال إفادة صحافية دورية في برلين: «ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بشكل عاجل بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي»، مشيراً إلى «انخفاض كبير في المساعدات الإنسانية لغزة منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، فيما بلغ التراجع ذروته في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي». وأضاف أن «لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد حركة حماس، في إطار القانون».

متابعة

«أونروا» تحذّر من انهيار العمل الإنساني

تستكمل إسرائيل حربها على أونروا، من خلال إبلاغ الأمم المتحدة رسمياً بقطع علاقاتها بالوكالة، وسط إصرار الاحتلال على اتهام «حماس» باختراقها

أعلنت إسرائيل، أمس الاثنين، أنها أبلغت الأمم المتحدة رسمياً بقطع علاقاتها بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بعدما أقرّ الكنيست، الأسبوع الماضي، إيقاف أنشطة الوكالة الأممية في إسرائيل بما يشمل القدس الشرقية المحتلة، وحظر أي اتصال بين المسؤولين الإسرائيليين وموظفيها. وأصرت دولة الاحتلال في خطاب للأمم المتحدة على افتراءاتها بادعاء ارتباط أونروا بعناصر من حركة حماس، وبأن موظفين فيها شاركوا في هجوم «طوفان الأقصى»، في استكمال لحربها على الوكالة التي تكثفها منذ يناير/كانون الثاني الماضي، متجاهلة نفي الوكالة ذلك بناء على تحقيقات داخلية، وتقرير وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين التي قادت مراجعة بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، خلص في أغسطس/آب الماضي إلى أن أونروا متسقة بمبدأ الحياد الإنساني، ولديها نهج تجاه الحيادية أكثر تطوراً من باقي كيانات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية المماثلة.

وتتجاهل تل أبيب باستكمال خطوتها الأخيرة موجة التنديد العربي والدولي المتواصلة، ودعوة مجلس الأمن، الأربعاء الماضي، بإجماع هيئته المكونة من 15 عضواً من بينها الولايات المتحدة التي تملك حق النقض، إسرائيل إلى التراجع عن قرار حظر عمل أونروا التي تقدم خدمات حيوية للاجئين الفلسطينيين منذ عقود، وتمثل العمود الفقري لكل المساعدات الإنسانية في غزة. كما تضرب بما اعتبر غوتيريس، قبيل التصديق على قانون الحظر، أنه قانون «يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي» عرض الحائط.

> أبو ردينة: الاحتلال يستهدف أونروا لتصفية قضية اللاجئين

وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في بيان أمس «بناء على تعليمات وزير الخارجية يسرائيل كاتس، أبلغت الوزارة الأمم المتحدة بإلغاء الاتفاقية المبرمة بين دولة إسرائيل وأونروا» عام 1967، زاعمة أن الوكالة «التي شارك موظفون فيها في مجزرة السابع من أكتوبر/تشرين الأول (2023) والذين ينتمي الكثير من موظفيها لحركة حماس، تشكل جزءاً من المشكلة في قطاع غزة وليست جزءاً من الحل». وادعى البيان أن «غالبية المساعدات الإنسانية إلى غزة تمر حتى في الوقت الراهن عبر منظمات أخرى و13% منها فقط عبر أونروا»، زاعماً أن «دولة إسرائيل ملتزمة باحترام القانون الدولي وستواصل تسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بطريقة لا تمس بأمن مواطني إسرائيل».

من جهته، قال السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون، على منصة إكس أمس، إن إسرائيل أبلغت رسمياً غوتيريس «بإنهاء التعاون» مع الوكالة، مدعياً في خطاب بتاريخ أول من أمس الأحد، أنه «على الرغم من الأدلة القاطعة التي قدمناها للأمم المتحدة والتي تثبت اختراق حماس لوكالة أونروا، فإن الأمم المتحدة لم تفعل شيئاً لتصحيح الوضع». وأضاف أن «إسرائيل ستواصل التعاون مع المنظمات الإنسانية، لكن ليس مع المنظمات التي تروج للإرهاب ضدنا». وجاء في الخطاب أيضاً أنه «خلال هذه الفترة، وبعدها، ستواصل إسرائيل العمل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لضمان تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في غزة بطريقة لا تضر بأمن إسرائيل».

في المقابل، قال المتحدث باسم أونروا جوناثان فاولر، لوكالة فرانس برس أمس، إنه «إذا تم تطبيق القانون فمن المرجح أن يتسبب في انهيار العملية الإنسانية الدولية في قطاع غزة، والتي تشكل أونروا عمودها الفقري». وأضاف أنه «من المحتمل أيضاً أن يتسبب ذلك في انهيار الخدمات الأساسية التي تقدمها أونروا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي». يُذكر أن الجيش الإسرائيلي هدم، الأسبوع الماضي، مقراً للوكالة خلال اقتحامه مخيم نور شمس بمدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية المحتلة.

من جهته، أعلن المفوض العام لأونروا، فيليب لازاريني، على منصة إكس أمس، أن «معدل دخول شاحنات المساعدات التي تسمح السلطات الإسرائيلية بدخولها إلى قطاع غزة، بلغ الشهر الماضي (أكتوبر/تشرين الأول 2024) 30 شاحنة في اليوم»، موضحاً أن هذا المعدل هو «الأدنى منذ فترة طويلة، بما يعيد دخول المساعدات إلى المستوى الذي كان عليه في بداية الحرب». وأضاف أن هذه المساعدات تمثل «نسبة 6% فقط من اللوازم التجارية والإنسانية المسموح بدخولها إلى القطاع قبل الحرب» في العام الماضي. ولفت إلى أن أونروا «توزع كل ما هو مسموح بدخوله للقطاع»، مبينها ما تم توزيعه من «مساعدات غذائية لأكثر من 1,9 مليون شخص»، و«تأمين وصول اللوازم الأساسية لمئات الآلاف من السكان داخل مراكز الإيواء ومحيطها»، و«تقديم أكثر من ستة ملايين مشورة طبية». واعتبر أن «تفكيك أونروا سيضيف معاناة أخرى إلى المعاناة الموجودة أصلاً، والتي تفوق الوصف».

وكان لازاريني قد شدّد، أول من أمس، في بيان على «إكس»، على أن التركيز يجب أن ينصبّ على التوصل إلى اتفاق لإنهاء الصراع في قطاع غزة «بدلاً من التركيز على حظر الوكالة أو إيجاد بدائل لها». واعتبرت «حماس» في بيان أمس، أن قرار إلغاء اتفاقية عمل أونروا «محاولة صهيونية لطمس الشاهد الدولي والأممي على قضية اللاجئين الفلسطينيين»، مطالبة «المجتمع الدولي والأمم المتحدة وكافة الأطراف ذات العلاقة بالوقوف بشكل حازم أمام هذا القرار الصهيوني المتمرد على الشرعية الدولية، وبتعزيز دور أونروا وحمايتها، في ظل الإبادة والجرائم التي يرتكبها الاحتلال الغاشم ضد أبناء شعبنا في قطاع غزة». من جهتها، اعتبرت الرئاسة الفلسطينية، أن «الاحتلال ماضٍ في استهداف أونروا بهدف تصفية قضية اللاجئين». وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في بيان أمس، إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي بإبلاغها الأمم المتحدة بشكل رسمي قطع العلاقات مع وكالة أونروا تضرب بجميع الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية والقانون الدولي الإنساني عرض الحائط». وشدد على أنه «على العالم اتخاذ خطوات جادة وملموسة على أرض الواقع ضد إسرائيل»، محملاً حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن التداعيات الخطيرة لهذا القرار.

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط قد اعتبر، أول من أمس، بعد لقائه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، أن «لا بديل عن أونروا في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للاجئين في مناطق عملياتها، خاصة أنها حجر الزاوية في العمل الإنساني اليوم في غزة». وأضاف أبو الغيط أن «على الأمم المتحدة الالتفات إلى خطورة هذه القرارات الإسرائيلية التي تشكل سابقة على صعيد عمل المنظمات والوكالات الأممية، يتعين على الأمم المتحدة حماية هذه المنظمات». وأشار إلى أن «عضوية الدول في الأمم المتحدة تفرض عليها التزامات ومسؤوليات تريد إسرائيل التحلل منها»، مضيفاً أنه «لا ينبغي أبداً أن تفلت إسرائيل بهذه القرارات». وأوضح أبو الغيط أن «الجامعة العربية تعمل بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني والمجموعة العربية في نيويورك من أجل إصدار قرار أممي يتضمن رفضاً قاطعاً لهذه الإجراءات الأحادية».

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

متطوعون يوزعون الطحين في مركز أونروا بدير البلح أول من أمس (إياد البابا/فرانس برس)

الحدث

جيش الاحتلال ينسحب من الخيام وعيتا الشعب ويهاجم بنت جبيل على الجبهة اللبنانية

رفض إسرائيلي لحل سياسي

اعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، أن إسرائيل انقلبت على كل الحلول المقترحة، ومضت باتجاه ارتكاب جرائم حرب في عدوانها على لبنان، وذلك في موقف يدل على أن لا نية للاحتلال لوقف حربه. وجاءت تعليقات ميقاتي على وقع انسحاب إسرائيلي من الخيام وعيتا الشعب، لكنه باشر في المقابل هجوماً باتجاه بنت جبيل

بيروت ـ **رينا الجمّال**
كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

سقطت كل احتمالات وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، المقررة اليوم الثلاثاء، وذلك بعد أن رفضت إسرائيل كل الاتفاقيات التي طرحت ونوقشت في الأيام الأخيرة، خصوصاً خلال زيارة المبعوثين الأميركيين، عاموس هوكشتاين وبربت ماكغورك، إلى تل أبيب الأسبوع الماضي، وهو ما ذكره رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، أمام سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، أمس الاثنين، فيما أكد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، مساء الاثنين، مواصلة الحرب على لبنان، حتى دفع حزب الله إلى شمال الليطاني. في المقابل، شهدت الساحات الجنوبية تطوراً ميدانياً، تمثل في الانسحاب الإسرائيلي من مدينة الخيام ومن عيتا الشعب، في مقابل الدفع نحو التوغل باتجاه مدينة بنت جبيل، على وقع مواصلة الاحتلال تفجيراته الضخمة لمساحات واسعة من المناطق الحدودية اللبنانية، وآخرها ميس الجبل أمس، التي ناشد أهاليها «الصليب الأحمر الدولي واللبناني وقيادة يونيفيل والجيش اللبناني، الوصول إلى مكان أربعة مسنين في البلدة، وكشف مصيرهم وإخراجهم منها، بعد أن فقد الاتصال معهم منذ قرابة الشهر، بفعل اشتداد الغارات والاستهدافات».

وأمس الاثنين، أوضح ميقاتي أن الاحتلال انقلب على كل الحلول المقترحة لوقف إطلاق النار في لبنان، في أحدث إشارة إلى فشل الحراك الدولي الأخير للتوصل إلى تهدئة. وقال ميقاتي بعد لقاء في بيروت مع سفيرة الاتحاد الأوروبي ساندرا دو وال، وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إن «الحكومة اللبنانية أعلنت صراحة التزامها بالقرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)، وعزمها على تعزيز الجيش في الجنوب، ورحبت بكل المواقف التي تدعو إلى وقف إطلاق النار، إلا أنّ العدو الإسرائيلي انقلب على كل الحلول المقترحة ومضى في جرائم الحرب بحق مختلف المناطق اللبنانية وصولاً إلى استهداف المواقع الأثرية، وهذا بحد ذاته جريمة إضافية ضد الإنسانية ينبغي التصدي لها ووقفها». وأعلن ميقاتي أن الحكومة أقرت في جلسة سابقة «تعزيز وجود الجيش اللبناني وتطويع عسكريين»، مضيفاً أنه «في الجلسة المقبلة أيضاً سنبحث في بعض الخطوات التنفيذية لدعم عملية تطويع 1500 عنصر لصالح الجيش». من جهتها، شدّدت سفيرة الاتحاد الأوروبي بعد لقائها ميقاتي على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار. وأشارت إلى أن الزيارة أتت في إطار التعبير عن دعم الاتحاد الأوروبي.

وكان نتنياهو قد جال على الحدود الشمالية مع لبنان، مساء الاثنين، مشدّداً على أن «دفع حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني أساسي لعودة السكان إلى منازلهم في الشمال»، مؤكداً أن ذلك سيتم سواء بتسوية أو من دونها. وأضاف نتنياهو أن إبعاد حزب الله سيكون من خلال «ضرب أي محاولة يقوم بها لإعادة تسليح نفسه». والرد على أي محاولة لذلك بحزم». كما قال إن جيش الاحتلال سيعمل على قطع «خط أنابيب الأوكسجين» التابع لحزب الله من إيران وسورية. وأكدت تصريحات نتنياهو أن لا مهلة زمنية لوقف العدوان على لبنان.

في السياق، وأصل الاحتلال غاراته، مساء الأحد وأمس الاثنين، مع تسجيل سقوط شهداء وجرحى في غارات على مناطق في البقاع والجنوب. وعمد الجيش الإسرائيلي إلى تنفيذ تفجير كبير في ميس الجبل، وهي إحدى قرى الشريط الحدودي، أول من أمس الأحد، كما سُجّل تحرك لافت له في محيط المستشفى الحكومي في المنطقة نفسها، أمس الاثنين، وسط مخاوف من احتمال تنفيذ عملية تفجير أخرى.

بدوره، واصل حزب الله استهداف مواقع وقواعد عسكرية إسرائيلية، ومنها الكريوت، شمالي مدينة حيفا، وقاعدة ميرون للمراقبة الجوية، ومستوطنة نهاريا، بينما أعلن جيش الاحتلال عن إصابة تسعة جنود من صفوفه. كما أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، اغتيال القيادي في حزب الله بمنطقة برعشيت في جنوب لبنان، أبو علي رضا.

أما في المواجهات البرية، فقد كشفت وسائل إعلام حزب الله عن انسحاب الاحتلال من الأحياء الجنوبية في مدينة الخيام، في القطاع الشرقي، وكذلك من عيتا الشعب، في القطاع الأوسط. وأفادت أوساط في حزب الله لـ«العربي الجديد»، بأن جيش الاحتلال انسحب بالكامل من الخيام، وإسرائيل فشلت في تحقيق أي إنجاز يذكر مع مرور أكثر من شهر على بدء عمليتها البرية في الجنوب اللبناني. غير أنه في المقابل، باشر الجيش الإسرائيلي توغلاً باتجاه مدينة بنت جبيل، حيث أُفيد عن وقوع اشتباكات وسط المدينة، أمس الاثنين، وسط تحليق المقاتلات الإسرائيلية.

ومساء الأحد، عرض الإعلام الحربي في حزب الله مشاهد من منشأة عسكرية تحمل اسم «عماد 5»، وهي منشأة محصّنة تحوي منصّات صواريخ وتجهيزات عسكرية، وقد شُيّدت في أعماق تحت الأرض. وبحسب الإعلام الحربي فإنّ الفيديو «يُظهر بعضاً من قدرات المقاومة الإسلامية الصاروخية والتجهيزية، رغم ادعاء الاحتلال بأنه دمّر نسبة كبيرة من القدرات العسكرية للمقاومة». في سياق العدوان الإسرائيلي، اعتبرت صحيفة يولتيكن الدنماركية في عدد نهاية الأسبوع الماضي، أن إسرائيل تنفذ تطهيراً عرقياً في جنوب لبنان وغزة. وتحت عنوان «الأرض ملكنا»، رأت الصحيفة في تقرير أن لبنان بات في دائرة استهداف التطرف الصهيوني، مشيرة إلى أن «هذه الأفكار برزت عندما نشرت صحيفة جيروزاليم بوست مقالاً بعنوان: هل لبنان جزء من أرض إسرائيل الموعودة؟». وشدّد تقرير الصحيفة على أن «الموضوع نُشر بعد أيام قليلة من تكثيف إسرائيل قصفها لبيروت، وأنه سرعان ما تم حذفه من موقع الصحيفة». وأضاف تقرير «يوليتيكن» أن «حركة المستوطنين أوري تزافون نشرت إشعاراً بشأن المنازل المبنية حديثاً في جنوب لبنان، بالقول إنه جزء من إسرائيل التاريخية الموعودة». أما في قضية المواطن اللبناني عماد أمهز، الذي اختطفه كوماندوس للاحتلال من مدينة البترون، شمالي لبنان، البعيدة 140 كيلومتراً عن الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، الأسبوع الماضي، فقد اعتبر وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، بسام مولوي، أن أمهز «يحمل جوازاً بحرياً من بنما والتحقيقات جارية بشأن ما حدث». وأشار بعد اجتماع لمجلس الأمن الداخلي المركزي، أمس الاثنين، إلى أن «ما حصل في البترون هو خرقٌ وعمل حربيٌ وسيتم توجيه أسئلة ليونيفيل (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)»، على اعتبار أن «يونيفيل» مولجة بأمن البحر اللبناني، منذ عام 2006، وفقاً للقرار 1701.

وحول عملية خطف أمهز، رأى العميد السابق في الجيش اللبناني، منير شحادة، الذي عمل مُستشاراً للحكومة اللبنانية لدى «يونيفيل» لـ«العربي الجديد»، أن ما حصل يُسمّى «عملية إبرار»، باعتبار أن الإنزال يكون جوياً، بينما ما حدث عملية إبرار لقوات خاصة إسرائيلية على شاطئ البترون، دخلت إلى أحد الشاليهات وعمدت إلى اختطاف مواطن لبناني إلى عرض البحر، وذلك عن طريق مراكب مطاطية. وأضاف أن «العملية لا يمكن أن تكون نُفذت بمراكب مطاطية انطلاقاً من حيفا حتى شاطئ البترون، فهذه المسافة التي تتخطى 150 كيلومتراً في البحر، ولا يمكن لمراكب زودياك أن تقطعها، وبالتالي ما حصل أن بارجة إسرائيلية انتقلت من ميناء حيفا، القاعدة الموجودة فيها الوحدة 13 (التي نفذت العملية وفق إعلان الاحتلال)، إلى البحر، وعندما وصلت إلى قبالة شواطئ البترون، توقفت ونزل ما يقارب 25 عسكرياً ونفذوا العملية».

وتبعاً لذلك، قال شحادة إنه «كان يفترض بيونيفيل إبلاغ السلطات اللبنانية، فهي حتماً شاهدت وصول البارجة، ونزول الجنود منها، وبالتالي تقع عليها مسؤولية كبرى، بعدم إفادتها السلطات اللبنانية عن هذا التحرك».

> وزير الداخلية اللبناني: سنسائل «يونيفيل» في قضية خطف أمهز

> ميقاتي: العدو انقلب على كل الحلول ومضى في جرائم الحرب

من آثار الغارات الإسرائيلية على صيدا، 3 نوفمبر 2024 (الأناضول)

تدفق المساعدات

وصلت طائرة تابعة للقوات الجوية الأميرية القطرية، أمس الاثنين، الى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، في استمرارية للجسر الجوي القطري للشعب اللبناني. كذلك، التقت وزيرة التنمية الالمانية سفينيا شولتسه، رئيس حكومة تصريف الاعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، امس الاثنين، لبحث توفير الحانيا الرعاية الصحية والغذاء ومياه الشرب النظيفة لمئات الالاف من النازحين واللاجئين في لبنان، وذلك بموجب تمويل بقيمة 60 مليون دولار.

تقرير

إيرانية تمر قرب جدار السفارة الأميركية السابقة في طهران أمس (فاطمة بهرامي/الأناضول)

إيران: ردنا على إسرائيل حتمي

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد ساعات من نقل موقع أكسيوس عن مسؤول أميركي وآخر إسرائيلي، لم يسمهما، قولهما إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن حذرت إيران، في رسالة بعثتها إليها عبر سويسرا، من شنّ هجوم آخر على إسرائيل، قائلة لها إنها لن تستطيع كبح جماح الإسرائيليين لو هاجمت طهران تل أبيب، وإعلان الجيش الأميركي أن قاذفات من طراز بي-52 وصلت إلى الشرق الأوسط، تمسكت طهران بـ«الرد» على الهجوم الإسرائيلي في 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، معتبرة أن استقدام القاذفات إلى المنطقة «لن يؤثر على إرادة إيران وعزيمتها في الدفاع عن أنفسنا». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين، إن الرد على الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي الإيرانية «آتٍ وحتمي وصارم»، مضيفاً أن إيران تستخدم «جميع قدراتها المادية والمعنوية للرد على اعتداءات الكيان الصهيوني، والدفاع عن أمنها القومي وسيادتها الوطنية»، مشدداً على أن الوجود الأميركي في المنطقة يزعزع استقرارها وأمنها، قائلاً إن استقدام قاذفات بي 52 الأميركية إلى المنطقة وتعزيز هذا الوجود «لن يؤثر على إرادة إيران وعزيمتها في الدفاع عن أنفسنا»، والرد على إسرائيل. وأعلن أن إيران ترحب بالمبادرات في المنطقة وخارجها، لوقف جرائم الكيان الإسرائيلي وحرب الإبادة التي يمارسها في غزة ولبنان. وتعليقاً على سؤال حول تصريحات وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، أول من أمس الأحد، بشأن نقل رسائل من إسرائيل وأميركا إلى إيران، قال بقائي إنه «من الأفضل أن يتم توجيه السؤال إلى الخارجية التركية»، موضحاً أن قناة تبادل الرسائل بين إيران وأميركا «واضحة ومحددة، وهي السفارة السويسرية في طهران»، مضيفاً: «لا نعترف بالكيان الصهيوني».

من جانبه، قال الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، خلال لقاء مع ناشطين اقتصاديين، في طهران أمس الاثنين، إن بلاده تتعرض لحرب اقتصادية، تهدف إلى تركيعها «لكننا لن نركع»، مؤكداً أن الحرب اليوم مع إيران «اقتصادية»، ومضيفاً «نمتلك الصواريخ حتى لا يتمكنوا من الاعتداء علينا وحتى ندافع عن أنفسنا، وليس لنهاجم أحداً». ونقلت وكالة إرنا عن المتحدث باسم وزارة الدفاع العميد رضا طلائي نك، خلال مراسم إحياء ذكرى «اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار العالمي» في مقر وزارة الدفاع أمس الاثنين، قوله إن «الاحتلال الصهيوني يرتكب جرائمه بتغطية ودعم أميركي، وهو لا يستطيع البقاء بدون هذا الدعم»، مؤكداً أن «مواجهتنا مع الصهاينة اليوم هي المواجهة مع أميركا نفسها». وأضاف: «العدو يشن حرباً هجينة وواسعة النطاق ضدنا على مدى 45 سنة طاولت المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والتصدي له يتطلب تحقيق التطور في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية وامتلاك القوة في مجال التكنولوجيا إلى جانب تعزيز القوة العسكرية». من جهة ثانية، شدد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، في اتصال هاتفي مع نظيره الإيراني عباس عراقجي مساء أول من أمس الأحد، على «ضرورة اتخاذ (كل الأطراف في الإقليم) خطوات تسهم في منع التصعيد في المنطقة وتحقيق التهدئة».

قضية

ثاني استفتاء على الدستور القطري اليوم

يصوت القطريون اليوم الثلاثاء على تعديلات الدستور القطري التي أقرها مجلس الشورى أخيراً، وسط توقعات بأن يكون إقبال المواطنين على المشاركة في استفتاء اليوم كبيراً، ومماثلاً للاستفتاء على الدستور في العام 2003

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

يتوجه القطريون اليوم الثلاثاء للمشاركة في ثاني استفتاء عام في تاريخ البلاد، للتصويت بـ«نعم أو لا»، على التعديلات في الدستور القطري التي أقرها مجلس الشورى بالإجماع في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي تتضمن العودة إلى تعيين أعضاء مجلس الشورى بدلاً من انتخابهم، وتحقيق المساواة بين المواطنين، وسيادة القانون. ودعت اللجنة العامة للاستفتاء في قطر المواطنين داخل الدولة وخارجها ممّن أتموا الـ18 سنة، في يوم الاستفتاء، إلى ممارسة حقهم في الإدلاء برأيهم، اليوم الثلاثاء من الساعة السابعة صباحاً وحتى السابعة مساءً. وكان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد أصدر، الأسبوع الماضي، مرسوماً لدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024 على الدستور الدائم لدولة قطر، بعد أن أقر مجلس الشورى القطري مشروع تعديلات الدستور القطري بالإجماع. ووفق اللجنة الدائمة للاستفتاء، سيكون الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية، بإحدى الوسيلتين، إما التصويت ورقياً بالحضور شخصياً في أحد مقار الاستفتاء، والبالغة 18 لجنة، أو إلكترونياً عبر التصويت عن بعد باستخدام تطبيق مطراش 2 (الذي يتيح إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية المتوافرة إلكترونياً مباشرة من الهاتف) داخل الدولة وخارجها، ويكون التصويت عبر الاختيار بين نعم أو لا. وستباشر لجان الاستفتاء بعد انتهاء عملية الاستفتاء، فرز الأصوات وإحصاءها، ثم إعلان النتيجة خلال 24 ساعة من انتهائه. وقرر مجلس الوزراء القطري، أول من أمس الأحد، منح الإذن لجميع الموظفين القطريين بالانصراف مبكراً من أماكن عملهم اليوم الثلاثاء اعتباراً من الساعة 11 صباحاً، لإتاحة المجال لكافة المواطنين للمشاركة في الاستفتاء العام على مشروع التعديلات الدستورية.

وكان مجلس الشورى قد أقر، الشهر الماضي، بالإجماع مشروع التعديلات الدستورية، التي أعلن عنها أمير قطر في افتتاح مجلس الشورى منتصف أكتوبر. وألّفت التعديلات المقترحة المادة 77، التي تتحدث عن انتخاب أعضاء المجلس، حيث نص التعديل المقترح على أن يتألف مجلس الشورى من عدد لا يقل عن 45 عضواً، وأن يصدر بتعيين الأعضاء قرار أميري. واشترط مقترح نص المادة رقم 80، أن تتوافر في عضو مجلس الشورى عدة شروط، أهمها أن يكون قطري الجنسية، دون اشتراط أن تكون جنسيته الأصلية القطرية كما في النص الدستوري السابق. وأجاز نص مقترح المادة رقم 104 للأمير، في أحوال الضرورة، ومقتضيات المصلحة العامة، حل مجلس الشورى بمرسوم، وإذا حُل وجب تعيين المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يُعين المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع. كما نص اقتراح المادة رقم 114 على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة في الدولة، وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع وفقاً للقانون. كما نص مقترح المادة رقم 117 أنه لا يلي (يتولى) الوزارة إلا من كانت جنسيته قطرية، بعد أن كانت لا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته الأصلية قطرية. واشتمل مشروع التعديلات إضافة النصين التاليين إلى الدستور الدائم لدولة قطر: للأمير أن يدعو مجلس الشورى، أو أياً منهم، لمناقشة ما يراه من الأمور، ويجوز لرئيس مجلس الوزراء تفويض بعض صلاحياته إلى نوابه والوزراء.

وشملت التعديلات على الدستور القطري عدداً من المواد، كان أبرزها رقم 1، حيث جاء النص المقترح: قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي يقوم على الشورى والعدل وسيادة القانون، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة العربية. وأصبح نص المادة رقم 13 المقترح: مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين، للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه، أو في الأحوال الأخرى التي يقدرها، أن يعين بأمر أميري نائباً له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصباً أو يتولى عملاً في أي جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير. ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير، ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد. كما ألغت التعديلات على الدستور القطري، وفق مقترح المادة رقم 150، النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 19 إبريل/نيسان 1972، وعلى أن يستمر مجلس الشورى القطري في ممارسة اختصاصاته حتى يتم تعيين أعضاء مجلس الشورى الجديد. كما ألغت التعديلات على الدستور القطري وفق مقترح المادة رقم 150 النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 19/4/1972، ويستمر مجلس الشورى الحالي في ممارسة اختصاصاته حتى يتم تعيين أعضاء مجلس الشورى الجديد. واشتمل مشروع التعديلات الدستورية على إضافة النصين التاليين للدستور الدائم لدولة قطر: 75 مكرراً وتتضمن أنه للأمير أن يدعو مجلس العائلة الحاكمة لأمير أهل الحل والعقد ومجلس الشورى، أو أياً منهم، لمناقشة ما يراه من الأمور، و125/ فقرة أخيرة وتتضمن: يجوز لرئيس مجلس الوزراء تفويض بعض صلاحياته إلى نوابه والوزراء.

وقال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في كلمة افتتح بها أعمال الدورة العادية لمجلس الشورى الشهر الماضي وأعلن خلالها عن التعديلات على الدستور القطري أن هناك غايتين تجمعان التعديلات الدستورية والتشريعية المرتبطة بها، هما «الحرص على وحدة الشعب من جهة والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات من ناحية أخرى». ولفت إلى أنه حين دعا إلى انتخابات مجلس الشورى على الرغم من تحفظ العديد من المواطنين، قال في حينها «إنها تجربة ونُقيمها ونستخلص النتائج منها، وهي ما قادتنا الى اقتراح التعديلات الدستورية»، مضيفاً أن «مكانة مجلس الشورى لن تتأثر، سواء اخترت أعضاؤه بالانتخاب أو التعيين».

وأجرت قطر أول انتخابات تشريعية لمجلس الشورى في تاريخها في الثاني من أكتوبر 2021، وبلغت نسبة الاقتراع وقتها 63,5%، حسب ما أعلنته لجنة الإشراف على الانتخابات في وزارة الداخلية القطرية، حيث فاز 30 مرشحاً من بين 233 خاضوا المنافسة. وسبق أن دعي القطريون للمشاركة في الاستفتاء على إقرار الدستور القطري في إبريل / نيسان 2003، وكانت نتيجة الاستفتاء الموافقة بنسبة 96,6% على مشروع الدستور الدائم للبلاد.

وتوقع الكاتب والإعلامي صالح غريب أن يكون إقبال المواطنين على المشاركة في الاستفتاء كبيراً جداً، ومماثلاً للاستفتاء الذي جرى على الدستور الدائم للبلاد عام 2003. وقال غريب، لـ«العربي الجديد»، إن التعديلات الدستورية تستجيب لتطلعات المواطنين، خاصة فيما يتعلق منها بالمساواة بينهم، والتأكيد على سيادة القانون، كما جاء في نص التعديل الدستوري المقترح بالمادة الأولى. ودعا غريب القطريين إلى المشاركة في الاستفتاء والمساهمة في بناء الوطن واستخدام حقهم الدستوري، لافتاً إلى أن للمواطن مطلق الحرية بالتصويت على هذه التعديلات بنعم أو لا، ومؤكداً حرص الدولة على مشاركة جميع المواطنين بالاستفتاء، وعلى التسهيلات الكبيرة التي قدمتها اللجنة العامة للاستفتاء للمواطنين للمشاركة فيه.

من جهته، قال الكاتب والإعلامي عيسى آل إسحاق إن النص المقترح بتعيين أعضاء مجلس الشورى بدلاً من انتخابهم، جاء تعزيزاً للوحدة الوطنية وترسيخ مبدأ العدل والمساواة وسيادة القانون، وتحقيق المصلحة العليا للبلاد. ولفت آل إسحاق إلى أن التعديلات الدستورية، لم تمس الدور التشريعي للمجلس من حيث النظر في القوانين وسنها، وهو الدور الذي يهم المواطنين، بغض النظر عن كونه منتخباً أو معيناً، والمجلس سيعتمد في عضويته على الخبرات والكفاءات الوطنية، بعيداً عن القبلية والفئوية، متوقعاً أن تتجاوز نسبة الإقبال على الاستفتاء 80%.

> توقع صالح غريب أن يكون الإقبال على الاستفتاء كبيراً

> عيسى آل إسحاق: التعديلات لم تمس الدور التشريعي للمجلس

من التحضيرات للاستفتاء في الدوحة، 2 نوفمبر 2024 (Getty)

شرق غرب

كييف: هجوم روسي بمسيّرات يشعل حرائق

قال رئيس بلدية كييف، فيتالي كليتشكو، على تطبيق تليغرام، أمس الاثنين، إن حطام طائرات روسية مسيّرة أشعل حرائق في المدينة، فيما لم ترد معلومات حول وقوع إصابات. وجاء الهجوم غداة هجمات روسية، أول من أمس الأحد، ألحقت أضراراً بالمباني وخطوط الكهرباء في كييف.

(رويترز)

رئيس المجلس العسكري في ميانمار يزور الصين

ذكرت وسائل إعلام رسمية في ميانمار، أمس الاثنين، أن زعيم المجلس العسكري مين أونغ هلاينغ (الصورة) سيسافر إلى الصين، الأسبوع الحالي، في أول زيارة له إلى الصين منذ انقلاب عام 2021. وذكرت هيئة الإذاعة والتلفزيون (أم آر تي في) أن مين أونغ هلاينغ «سيعقد اجتماعات ومناقشات مع سلطات من الصين، وسيعمل على تعزيز العلاقات الثنائية والاقتصادية والتنموية في عدة قطاعات».

(رويترز)

أستراليا: إلغاء نظام اتصالات للجيش

ألغت الحكومة الأسترالية، أمس الاثنين، نظام اتصالات عبر الأقمار الاصطناعية كان يتم تطويره لصالح الجيش، وذلك لضرورة «إعطاء الأولوية لقدرة متعددة المدارات لزيادة مرونة قدرة قوات الدفاع الأسترالية». وكانت شركة لوكهيد مارتين/ أستراليا قد حصلت، عام 2023، على مناقصة لبناء نظام اتصالات عبر الأقمار الاصطناعية في مدار ثابت بالنسبة للأرض، تملكه وتديره وزارة الدفاع، بقيمة «مليارات الدولارات».

(أسوشييتد برس)

باريس: محاكمة 8 أشخاص بجريمة قتل معلم

بدأت في باريس، أمس الاثنين، محاكمة 8 أشخاص بتهمة مساعدة الجاني من أصول روسية شيشانية الذي ارتكب عام 2020 جريمة قتل معلم التاريخ صامويل باتي، وقطع رأسه، قبل أن تطلق قوات الأمن الفرنسية النار على المهاجم وتقتله في وقت لاحق. وتم تصنيف هذه الجريمة عملاً إرهابياً ذا دوافع إسلامية. وقبل الجريمة تم استهداف باتي عبر الإنترنت بسبب عرضه رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد خلال حصة دراسية.

(أسوشييتد برس)

مايا ساندو تفوز بانتخابات مولدوفا

فازت رئيسة مولدوفا المنتهية ولايتها والمؤيدة لأوروبا، مايا ساندو (الصورة)، مساء أول من أمس الأحد، في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في اليوم نفسه، بحصولها على 50,9% من الأصوات، مقابل 49,1% لمنافسها المدعوم من الإشتراكيين الموالين لروسيا، ألكسندر ستويانوغلو. وهنأ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على منصة إكس، بـ«انتصار الديمقراطية» على «كل التدخلات وكل المناورات»، مضيفاً أن «فرنسا ستواصل الوقوف إلى جانب مولدوفا في مسارها الأوروبي»، فيما كتبت المفوضة الأوروبية أورسولا فون ديرلاين على منصة إكس متوجهة إلى ساندو بالقول: «تسعدني مواصلة العمل معك من أجل مستقبل أوروبي لمولدافيا وشعبها».

(فرانس برس)

الحدث

يدلي الأميركيون، اليوم الثلاثاء، بأصواتهم، لاختيار خليفة جو بايدن، بين الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب، والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، وسط خشية من الاسوأ بعد يوم الاقتراع

أخطر انتخابات أميركية

قلق من العنف السياسي بعد إعلان النتائج

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتوجه ملايين الناخبين الأميركيين، اليوم الثلاثاء، للإدلاء بأصواتهم، في انتخابات رئاسية توصف بالمفصلية والتاريخية وحتى الأخطر، نظراً لما قد تحمله من مخاطر على الداخل الأميركي وعلى العالم، سواء إذا ما شهدت فوز الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب، على كامالا هاريس منافسته الديمقراطية ونائبة الرئيس الحالي جو بايدن، ما يتيح عودته إلى البيت الأبيض بعد ولاية أولى له بين عامي 2016 و2020، أو خسارته وما قد يترتب عليها من تداعيات مع بدء الجمهوريين وأنصار الرئيس السابق، التشكيك بالنتائج سلفاً، حتى قبل صدورها، وسط حملة شرسة لمسؤولي الحزب في الولايات لتقييد التصويت، وخصوصاً للأقليات. ويترقب الأميركيون، ومعهم كثر حول العالم، بقلق، الانتخابات الرئاسية الـ60، التي ستتوج الرئيس الـ47 للولايات المتحدة، وفي ذاكرتهم أحداث اقتحام أنصار ترامب الدموي مقر الكونغرس، في 6 يناير/كانون الثاني 2021، لمنع المصادقة على فوز بايدن بالرئاسة، وهو الاقتحام الأول للكونغرس في تاريخ البلاد. ويخشى الأميركيون، من مشاهد عنف سياسي قد تطغى على الاقتراع الديمقراطي، وسيناريو أسوأ من عام 2020، حين نشر ترامب نظريات المؤامرة المرتبطة بـ«سرقة الانتخابات» منه، وهو ما بدأ يتكرر في الأيام الأخيرة من قبل جمهوريين استباقاً للنتائج. كما تعدّ عودة ترامب المحتملة إلى البيت الأبيض، كابوساً من وجهة نظر خصومه في الداخل والخارج، نظراً للسياسات الانكفائية والحمائية والعدائية والعنصرية السابقة التي انتهجها في ولايته الأولى، في العلاقات الدولية والهجرة الداخلية والاقتصاد، بالإضافة إلى خطابه الداخلي، اليميني المتطرف والشعبوي، الذي عزّز الانقسام.

في المقابل فإن فوز هاريس سيتيح وصول أول سيّدة إلى سدّة الرئاسة في تاريخ الولايات المتحدة، وهي أول سيدّة من أصول أفريقية (واسيوية)، أيضاً، تحصل على الترشيح الرسمي لأحد الحزبين الرئيسيين في البلاد للرئاسة. وبينما كان يعتقد، حتى يونيو/حزيران الماضي، أن بايدن وترامب سيتنافسان على المنصب، للمرة الثانية على التوالي بعد عام 2020، مع أفضلية لترامب في السباق نظراً لما أبداه الرئيس الديمقراطي هذا العام، من تراجع في الأداء بسبب كبر سنّه، وسخط شعبي واجهه بملفات عدة، عادت هاريس لتصحيح الخلل في المنافسة، وتصفيرها، حيث يتقارب المرشحان في استطلاعات الرأي بشكل غير مسبوق في تاريخ الانتخابات الرئاسية، ما يجعل أن أصواتاً قليلة قد ترجح كفّة الميزان لأحدهما، بالإضافة إلى الأصوات التي قد تذهب لمرشحين آخرين على مستوى الاقتراع الوطني، هم جيل ستاين عن حزب الخضر، والأكاديمي المعارض للحروب كورنيل ويست، والليبرتاري شايس أوليفر.

وبينما لا يزال بشكل عام، التصويت في انتخابات الرئاسة هذا العام، مبنياً على قاعدة الاختيار بين السيئ والأسوأ، تروّج هاريس لسياسة مناقضة عن ترامب، لكن خصومها يرون أن وصولها إلى السلطة، لن يكون سوى استكمال لعهد بايدن، الذي أخفق في العديد من الملفات. دولياً، يترقب العالم، أكثر من مرّات عدة سابقة، هوية ساكن البيت الأبيض المقبل، إذ تأتي الانتخابات الأميركية هذا العام، وسط احتدام الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا على الأرض الأوكرانية، وتصاعد التوتر مع الصين حول قضايا تايوان وحرية الملاحة في الممرات البحرية الاستراتيجية في الهادئ والهندي والتنافس التجاري، في وقت أدّى الدعم غير المسبوق الذي قدّمه بايدن لإسرائيل، في تفاقم الصراع في الشرق الأوسط بشكل لم تشهده المنطقة منذ عقود، حيث دخلت إيران وإسرائيل أيضاً في مواجهة مباشرة، للمرة الأولى في تاريخ قيام دولة الاحتلال. وينتظر العالم اسم شاغل البيت الأبيض المقبل، لتحديد مسارات هذه الصراعات المتفاقمة، وغيرها، علماً أن الاقتراع اليوم، سيحسم أيضاً شكل الكونغرس المقبل، وكذلك سيرسم معالم للتغييرات الديمغرافية في البلاد، التي تؤثر بنتيجة الاقتراع، وباتت تلقي بثقلها كل أربعة أعوام أكثر، على مشهد الانتخابات. هذا الأمر بات لا يخفي المنحى العنصري الذي عرّسه خطاب ترامب السياسي، على مرّ السنوات الماضية، في البلاد، وتكثّف خلال حملة الانتخابات هذا العام، فيما لم تعد بعض الفئات المجتمعية، مع تحذير ترامب من «حرب عالمية ثالثة» مهدّدة لها إدارة بايدن، ترى اختلافات جوهرية بين الديمقراطيين والجمهوريين، خصوصاً من فئة الشباب. وكشفت حملة الانتخابات هذا العام، كذلك، عن تصويت متنوع، وقد يكون غير متوقع، آخذ في التصويت المبكر وسيأخذ اليوم، بالاعتبار، قضايا أساسية للناخب الأميركي تتعلّق بالعرق والجندر، والأقليات، والإجهاض، والهجرة، والاقتصاد، فضلاً عن مكانة الولايات المتحدة في العالم، وعن إمكانية لعب «التصويت الأخلاقي» لعاقبة بايدن على حرب غزة، دوره في ترجيح كفّة الميزان لصالح أحد المرشحين، علماً أن فوز بايدن في 2020، كان أساسياً فيه التصويت الشعبي، لمنع بقاء ترامب في الحكم، وهو ما فسّر اكتساح بايدن الولايات التي توصف بالمتأرجحة، والتي عاد ترامب ليتقدم في بعضها هذا العام، بحسب استطلاعات الرأي. ويقدر عدد الأميركيين الذين يحق لهم التصويت هذا العام، بأكثر من 240 مليون ناخب، لكن حوالي 160 مليوناً منهم فقط هم ناخبون مسجلون، وقد لا يدلي جميعهم بأصواتهم في النهاية. وفي انتخابات 2020، بين بايدن وترامب، بلغت نسبة التصويت 66%. وحتى ظهر يوم أمس الاثنين، تجاوز إجمالي من أدلوا بأصواتهم مبكراً في البلاد، التي تؤثر بنتيجة الاقتراع، وباتت تلقي بثقلها كل أربعة أعوام أكثر، على الانتخابات، 78 مليون ناخب، وأشارت التقديرات إلى أن التصويت المبكر هذا العام، سيبلغ ثلثي التصويت المبكر الذي سجّل في 2020، علماً أن ذلك العام كان استثنائي في تاريخ التصويت المبكر في البلاد، لتزامنه مع انتشار فيروس كورونا آنذاك، ما حفّز الناخبين على التصويت المبكر، شخصياً أو عبر البريد. وبلغ إجمالي من أدلوا بأصواتهم مبكراً قبل 4 أعوام، نحو 101,5 مليون ناخب من أصل 158 مليوناً أدلوا بأصواتهم.

ناخبة أدلت بصوتها في شيكاغو، أمس (جاسيك بوكزارسكي/الأناضول)

تجاوز إجمالي المصوتين مبكراً 78 مليون ناخب

سعّر ترامب خطابه العنصري خلال حملته الانتخابية هذا العام

وبلغ إجمالي الناخبين الذين لهم حق التصويت في هذه الانتخابات، نحو 242 مليون ناخب. وتجرى الانتخابات الأميركية اليوم في 50 ولاية، بالإضافة للعاصمة واشنطن (مقاطعة كولومبيا). ويقترع الناخبون فيها لاختيار اسم الرئيس، وأعضاء المجالس المحلية، وأعضاء مجلس النواب بأكمله، كما تعقد انتخابات لاختيار ثلث عدد مجلس الشيوخ تقريباً، وذلك في عدد من الولايات.

ولم تخرج نتائج استطلاعات الرأي، منذ ترشح هاريس للرئاسة، وحتى انتهاء الحملة الرئاسية يوم أمس، بتصور حاسم لمنحى الاقتراع الرئاسي، إذ يتقارب المرشحان بشكل غير مسبوق في جميع استطلاعات الرأي، وبهامش خطا قد يلحظ بشكل غير انقلابياً على الاستطلاعات في بعض الولايات. وصرف المرشحان، الجزء الأكبر من تمويل حملتيهما للناخبيْن على هذه الولايات، التي تتنوع مشاغل الناخبين فيها، بين الاقتصاد وتكلفة المعيشة بالنسبة للطبقة الوسطى، ومنافسة الهاجرين على سوق العمل، وقضية الإجهاض وحقوق المرأة، فضلاً عن ما قد يفرزه تصويت الجالية العربية والمسلمة في للحصول على 270 صوتاً كبيراً، أو مندوباً، للفوز بالسباق، من أصل 535 مندوباً كبيراً. وتركّزت جهود المرشحيْن في اليوم الأخير من الحملة، على ولاية بنسلفانيا المتأرجحة التي تمنح الفائز فيها، 19 مندوباً، وهو أعلى عدد من المندوبين في الولايات المتأرجحة، فيما تمنح جورجيا 16، وكارولينا الشمالية 16، وميشيغن 15، وأريزونا 11 مندوباً، وويسكونسن 10، ونيفادا 6. ويحتاج أي من المرشحيْن، للفوز بعدد من الولايات المتأرجحة لضمان الفوز. ولهذا السبب، قد يرجح عدد قليل من الأصوات اسم الفائز، علماً أن ترامب كان قد اكتسح معظم هذه الولايات في عام 2016، بمنافسة الديمقراطية هيلاري كلينتون، لكن بايدن عاد وربح معظمها في 2020، ولكن بفارق عن ترامب، أقلّ من واحد في المائة في بعض الولايات. وصرف المرشحان، الجزء الأكبر من تمويل حملتيهما للناخبيْن على هذه الولايات، التي تتنوع مشاغل الناخبين فيها، بين الاقتصاد وتكلفة المعيشة بالنسبة للطبقة الوسطى، ومنافسة المهاجرين على سوق العمل، وقضية الإجهاض وحقوق المرأة، فضلاً عن ما قد يفرزه تصويت الجالية العربية والمسلمة في ولاية ميشيغن، وسط تصميم حركة «غير ملتزم» على معاقبة بايدن وهاريس على سياستهما تجاه الفلسطينيين. وبحسب بيانات لجنة الإحصاء الفيدرالية، أول من أمس، فقد جمعت حملة هاريس ما يقرب من مليار دولار، وتجاوزت ما جمعته حملة ترامب من حيث التبرعات بحوالي خمسة أضعاف، وتحدثت وسائل الإعلام الأميركية عن تحقيق المرشحة الديمقراطية رقماً قياسياً في سرعة جمع التبرعات، قياساً إلى المدة القصيرة لحملتها، علماً أنها حصلت على التبرعات التي كانت مخصصة لحملة بايدن. إلى ذلك، جاءت أعلى نسبة تصويت مبكر، حتى يوم أمس، في مختلف الولايات، في كارولينا الشمالية بنسبة 66%، تلتها فلوريدا بنسبة 60%، ثم جورجيا بنسبة 57% ثم يوتا ونيفادا وتينيسي بنسبة 55%. وعلى خلاف انتخابات 2020، حثّ ترامب وحملته الأميركيين على الإدلاء بأصواتهم مبكراً، ما أدى إلى تحسن كبير بين نسب الجمهوريين المصوتين باكراً، مقارنة بالانتخابات الرئاسية الماضية، بينما يأمل الديمقراطيون أن تخرج الأقليات للتصويت اليوم، خصوصاً في ظلّ تخوف من حالة إحباط بين الناخبين من أداء بايدن الرئاسي، قد تؤدي إلى خسائر على مستوى الرئاسة والشيوخ والنواب.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز، أمس، إن «أميركا قلقة»، تتجه للتصويت اليوم، بعد حملة انتخابات شرسة، وقلق على مستقبل الديمقراطية في البلاد». وأضافت أن الولايات المتحدة تدخل أسابيع حاسمة، تترتب طبيعتها على نتيجة الاقتراع، وربما الأكثر خطورة في التاريخ السياسي الأميركي، وسط قلق الأميركيين من كل أوجه الانتخابات وجودها، تحسباً لأي خضّة أمنية عقب إعلان النتائج، الذي قد يتأخر أكثر من يوم. وبحسب تقرير لوكالة أسوشييتد برس، فقد انتهى ترامب من وضع الأساس للطعن في نتائج انتخابات 2024 إذا خسر، تماماً كما فعل قبل 4 أعوام. وكان الرئيس الجمهوري السابق، قد أكد من أريزونا، الخميس الماضي، أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوقفه هو «الغش»، رافضاً القول ما إذا كان سيقبل خسارته. وزعم أن «عملية التزوير تجري بالفعل». من جهتها، تتوقع حملة هاريس، أن يعلن ترامب «فوزه المبكر»، قبل صدور النتائج بالكامل، أو «أن يعلن حدوث تزوير». وفي تقرير مطول لها، تحدثت مجلة «نيويوركر» عن قلق كبير يساور الأميركيين، وقد تحضروا بالفعل قبيل الانتخابات لجلب المؤونة، خشية اقتراب حدوث «حرب أهلية» ثانية بعد صدور النتائج. وبرأيها، فإن الكثير من الأميركيين أصبحوا يعتقدون اليوم أن البلاد قد «تنحدر إلى الفوضى السياسية»، ورأى موقع «نيو بوليتيكس» في تقرير له أمس، أن الانتخابات الأميركية هذا العام، ترتبط بعدد من المخاطر، منها الخطر على الديمقراطية إذا ما عاد ترامب، أو تقارب النتيجة بشكل قد يؤدي إلى فوضى واحتجاجات في الشارع، أو محاولة انقلاب أخرى على النتيجة. وذكر الموقع بمحاولتي الاغتيال اللتين تعرض لهما ترامب، خلال الحملة الانتخابية، كوقود لأي عنف مقبل محتمل. ووصف الموقع كذلك هاريس بـ«المعتدلة» التي اتجهت إلى يمين الحزب، مذكّرة بموقفه الداعم لإسرائيل، وبأن وصولها للسلطة قد يعني استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في الشرق الأوسط.

وتجرى الانتخابات الرئاسية هذا العام، في ظلّ أجواء انقسام داخلي لم تهدأ منذ وصول ترامب للسلطة في المرة الأولى عام 2016. وسعّر ترامب خطابه العنصري، خلال حملته الانتخابية هذا العام، وتعهد بتنفيذ حملة ترحيل هي الأضخم في التاريخ الأميركي بحق المهاجرين غير النظاميين، إذا ما وصل للسلطة مجدداً. وكان ترامب قد بنى حملته على تسعير الخطاب المعادي للمهاجرين، واصفاً إياهم بالحيوانات وآكلي القطط، وكذلك على التعهد بتنشيط الاقتصاد، وإعادة أميركا إلى مرحلة الانكفاء، مع تأكيده على عزمه إنهاء الحرب في أوكرانيا، منذ اليوم الأول لوصوله للسلطة. وفي الشقّ الداخلي، يخشى مراقبون من خطط لترامب، لتركيز السلطات في بيد البيت الأبيض، وتبني سياسات محافظات أكثر تشدداً، وخنق الحريات.

من جهتها، تملك هاريس، أفضلية بين النساء، اللواتي قد يرجحن دفّة التصويت لصالحها، وكذلك الأقليات من أصول أفريقية ولاتينية، ولكن بنسب متفاوتة، ومنها بين الرجال والنساء. لكن حملة هاريس، افتقدت بشكل عام زخم التمايز عن بايدن، ولم تقدم للناخبين أجندة عمل مختلفة وواضحة، وهو ما يدفع ناخبين إلى التردد في التصويت لها، خشية من مرحلة أكثر ضبابية وفوضوية مقبلة. وكان بايدن قد واجه في آخر عامين من عهده، أزمة ارتفاع نسبة التضخم، التي يردّها الجمهوريون إلى ارتفاع أسعار الوقود بسبب الحرب الأوكرانية وسياسات بايدن الاقتصادية الخاطئة، التي منحت امتيازات مالية لبعض الفئات. وبحسب آخر معدلات استطلاعات الرأي في الولايات المتأرجحة، وفقاً لـ«نيويورك تايمز»، فإن ترامب وهاريس أصبحا متعادلين في كارولينا الشمالية وبنسلفانيا وميشيغن، فيما يتقدم ترامب على منافسته بنقطة واحدة في نيفادا، وكذلك بنقطة واحدة في ويسكونسن وجورجيا، بينما يتقدم عليها بأربع نقاط في أريزونا.

دعم المشاهير

زارت المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية، كامالا هاريس، أمس الاثنين، مدينة سكرانتون، مسقط رأس الرئيس جو بايدن، في ولاية بنسلفانيا، التي تعد إحدى ولايات الجدار الأزرق المتأرجحة الثلاث، إلى جانب ويسكونسن وميشيغين، اي انها تصوت عادة للديمقراطيين، لكن دونالد ترامب فاز بها في 2016. وحظيت هاريس في الولاية، أمس، بدعم أوبرا وينفري ولايدي غاغا وريكي مارتن، بعدما ايدتها كلّ من بيونسيه وبروس سبرينغستين وجينيفر لوبيز وليبرون جيمس.

دونالد ترامب... مرشح للمرة الثالثة جاهز لـ«إطلاق النار»

يبشّر دونالد ترامب بعودة إلى البيت الأبيض بنسخة أشدّ شراسة مما كان عليه بين 2016 و2020، وسط رغبة بالانتقام من الخصوم

بيروت ـ **داليا فانصو**

لم يغب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن المشهد ليعود إليه، إذا ما فاز بانتخابات الرئاسة الأميركية التي تجرى اليوم الثلاثاء في مواجهة الديمقراطية كامالا هاريس، فبعد ثماني سنوات ظلّ فيها في صلب الحدث، نصفها في البيت الأبيض ونصفها الثاني متظلماً من «سرقة البيت الأبيض رئيساً للمرة الثانية، أو قد لا يعود. ولكن في كلتا الحالتين، يسود انطباع عام بأن هناك ما لا يبشّر بخير، سواء في العودة المحتملة أو خسارته الانتخابات مرة ثانية، والتي أيضاً قد ينقلب عليها. ففي عالم تتجه فيه كلّ الأنظار اليوم إلى الاسم الذي سيتبوأ منصب الرئيس الـ47 للولايات المتحدة، أصبح دونالد ترامب اسماً يُعتمد «علامة سياسية» تثير التوجس والحذر، وخصوصاً بعدما أصبح له «جيش» من المؤيدين، فيما خططه للعودة المحتملة لا تخلو من إثارة للجدل، لا سيما بعد ما اكتسبه وفريقه من تمرس في الحكم.

ويبشّر ترامب بعودة محتملة إلى البيت الأبيض بنسخة أشدّ شراسة مما كان عليه وضعه حين اقتحم المكتب البيضاوي في واشنطن في 2016 «دخيلاً» تربع على قمّة العمل السياسي في الولايات المتحدة، قادماً من عالم تجارة العقارات والترفيه، ما يجعل سيرته الذاتية تتطلب تدقيقاً مستفيضاً، مقارنة بسيرته حين كتبت في 2016، أو في 2020. فبعيداً عن امبراطورية الأعمال والتجارة وتلفزيون الواقع ولعبة الغولف، ونشأته في منطقة كوينز بمدينة نيويورك، والتي أسّست كلّها لشخصيته السابقة، شكّلت سنوات ترامب الأربع في البيت الأبيض منعطفاً للحزب الجمهوري والسياسة الأميركية بشكل عام. تكرّس فيه الانقسام الحزبي والشعبي، بعدما، ظلّ ترامب حاضراً في المشهد رئيساً سابقاً خسر أمام الديمقراطي جو بايدن في 2020، وعازماً على «الانتقام». ولم تحل الملاحقات في الكونغرس بحقّه حين كان رئيساً، أو الملاحقات القضائية اللاحقة التي حاصرته، والإدانة بتهم التحرش ودفع أموال لممثلة إباحية، والدعاوى ضدّه بمحاولة الانقلاب على الدستور، أو الاحتفاظ بوثائق سرّية، دون معاودته تجربة الترشح مجدداً للرئاسة.

ومنذ فوزه بالرئاسة في 2016، تعامل خصوم ترامب السياسيون في البلاد مع مجيئه إلى السلطة «بازدراء»، وهم لا يزالون على حالهم، فيما أسّس الرجل لأعداء له في الخارج، وكارهين، وأصدقاء، بل حتى استنسخ أشباهاً له، لدرجة التطبيع مع الوضع، حيث يبدو تيار اليمين المتطرف، أو الفاشية، عالمياً، في ازدهار. وبحلم الرئيس الجمهوري السابق، بعد ثماني سنوات مليئة بالمتغيرات التي أرساها، والانتكاسات، أن يفضي، اليوم الثلاثاء، إلى عودته «منتصراً» إلى البيت الأبيض، وسط تكهنات وسيناريوهات خطيرة بدأت ترسم لهذه العودة المحتملة، أو حتى للخسارة التي لم يعترف بها قبل 4 أعوام، لدرجة أنه كان المحرض على اقتحام أنصاره الدموي للكونغرس، الأول في تاريخ البلاد.

لكن لا يبدو أن تشبث ترامب بالسلطة يأتي من فراغ. فخلف الرجل قاعدة شعبية محافظة وصلبة وعتيقة في غضبها، تمثّل في الداخل نصف الأميركيين تقريباً الذين يرون أنفسهم «أناساً عاديين»، يعلنون الحرب على الدولة العميقة والإعلام النمطي ووول ستريت والمهاجرين والمولونين، وأيضاً الصين وروسيا والمناخ. وتحمل السياسة الأميركية بعض المفارقات. إذ بينما خسر ترامب جزءاً بسيطاً من شعبيته الجمهورية على مرّ السنوات الماضية، وواجه انتقاد قيادي في الحزب، إلّا أن أي انشقاق عن الحزب لم يحصل، بل شهد تطبيعاً واندماجاً متصاعداً للترامبية. والأخطر صاغه الديمقراطيون بأنفسهم، في عهد ولاية جو بايدن، التي حاصر نهايتها سؤال شهير مستعار للرئيس الجمهوري الراحل رونالد ريغان، طرحه قبل عقود حين نافس الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر قائلاً للأميركيين: «هل كنتم أفضل حالاً خلال السنوات الأربع الماضية؟».

ولهذا السبب، سمح ترامب لنفسه، في حملته الانتخابية الثالثة، أن يذهب بعيداً في تبني السردية اليمينية المتطرفة، مع مغازلة طارئة للفئات المتردّدة والساخطة من إدارة بايدن، وتلك التي تريد معاقبتها، لاعباً عذلك على خطاب ذكوري في منافسة كامالا هاريس. واستغل ترامب إخفاق الإدارة الديمقراطية في كل الملفات تقريباً، من الاقتصاد إلى الهجرة غير النظامية (وصف المهاجرين بالحيوانات)، إلى الحروب المستعرة حول عالم، مروجاً نفسه رئيساً قادراً على إبرام السلام، لكنه جاهز بمصطلحات «الحربية» لـ«تحرير الولايات المتحدة المحتلة» من قبل المهاجرين. ويعتمد ترامب على سياسة اقتصادية استفادت منها الطبقة الوسطى، فيما لم يحد خلال حملته، بعدما كان في عهده قد انسحب من معاهدات المناخ، عن سياسة الجمهوريين الداعمة لتعزيز استخراج النفط.

لم تحل الملاحقات القضائية دون ترشح ترامب للمرة الثالثة

ترامب في جورجيا، 3 نوفمبر (أليا نوفاك/فرانس برس)

ويفهم ترامب جيداً لغة الشارع الذي يصوّت له، هو الشعبوي بامتياز، ولا يوارب في مشاكسته مفاهيم «الديمقراطية» و«حرية الرأي» و«حقوق الإنسان» و«التنوع» الأميركي، وهو أصبح أكثر ميلاً للحديث عن «ديكتاتورية منذ اليوم الأول»، إذا ما عاد إلى الحكم، عازماً على تنفيذ عملية «ترحيل ضخمة» للمهاجرين غير النظاميين، بعدما كان سبق ذلك منعه في ولايته الأولى مواطنين من 7 بلدان، غالبيتها من المسلمين، من دخول البلاد. لكن عنصرية ترامب المكشوفة لم تردعه عن محاولة إقناع الناخبين العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، بالتصويت له، مستغلاً سخط هؤلاء من سياسة بايدن في الشرق الأوسط، التي أدخلت المنطقة في عام ثان من العدوان الإسرائيلي، رغم أن ترامب نفسه كان عزاب ما يعرف بصفقة القرن، التي لم تمرّ في عهده، وعنوانها الأساسي تصفية القضية الفلسطينية.

ويستغل ترامب السخط الأميركي من تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، متعهداً بإنهائها، دون خشية من تفاقم نعته بصديق الديكتاتوريين حول العالم، حين تقرّب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال ولايته السابقة، وتبادل عبارات الود مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. وقد ترتبط أي ولاية جديدة لترامب بمشروع لا يزال الرئيس السابق يتنى بنفسه عنه، لكنه يعكس نموذجاً لتفكيره وفريقه، وقد يشكل مرحلة لا تقلّ خطورة عن ولايته الأولى، التي اتسمت بالانكفاء الأميركي، والانسحاب من اتفاقيات ومعاهدات دولية، والتشكيك بأهمية حلف شمال الأطلسي وتحالفات أخرى تقودها الولايات المتحدة. الحديث هنا هو عن «مشروع 2025»، الذي نسّقته «مؤسسة هيريتاج»، والذي يركّز على إعادة هيكلة السلطات الفيدرالية، وتركيزها في يد البيت الأبيض.

كامالا هاريس... المصادفة جزء من سيرتها

تقف المرشحة الديمقراطية للرئاسيات الأميركية كامالا هاريس على عتبة البيت الأبيض، اليوم الثلاثاء، في محاولة لتكون أول امرأة تراس الولايات المتحدة

بيروت ـ **بيار عقيقي**

يوحي مسار المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية، كامالا هاريس، التي في حال فوزها بانتخابات اليوم ستُصبح أول امرأة رئيسة لأميركا وهو ما عجزت هيلاري كلينتون عن تحقيقه في عام 2016، بأن المصادفة جزء من سيرة حياتها، منذ ولادتها في أوكلاند كاليفورنيا، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 1964. ولا يتعلق الأمر فقط بتحولها إلى المنافسة الرئيسية للمرشح الجمهوري، الرئيس السابق دونالد ترامب، للرئاسيات الأميركية المقررة اليوم الثلاثاء، بل أيضاً في أن ظروف صعودها السريع، وتحولها إلى الأمل الأوحد للحزب الديمقراطي أمام شخص تسيّد الواجهات الإعلامية والسياسية في الولايات المتحدة طيلة عقود، يجعلها في مصاف المرأة التي جمعت كل التحولات اللبيرالية في التاريخ الأميركي المعاصر في شخصها.

تُشكّل كامالا هاريس نموذجاً لتقاطع مسائل وطرق عدة طبعت الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد عصر الحقوق المدنية، في ستينيات القرن الماضي. والدتها مهاجرة هندية، ووالدها مهاجر جامايكي. مولودة في كاليفورنيا، الولاية الأكثر تعبيراً عن تقدمية الحزب الديمقراطي. عملت مدّعية عامة في قضاء هذه الولاية. رافقت مراحل انتخاب أول رئيس أسود في تاريخ البلاد، باراك أوباما (2009 2017). وشهدت كامالا هاريس حراك «حياة السود مهمة» بعد مقتل جورج فلويد على يد الشرطة في مينيابوليس مينيسوتا في 25 مايو/أيار 2020، من خلال موقعها عضوة في مجلس الشيوخ، بتقديمها «قانون جورج فلويد للعدالة» في الكونغرس مع السيناتور كوري بوكر والنائبة كارين باس.

كذلك شاركت كامالا هاريس في حركة «مي تو (أنا أيضاً)» المناهضة للتحرش الجنسي إثر تفجر قضية المنتج السينمائي هارفي وينستين في عام 2017 التي اتُهم فيها بالاعتداء على النساء، مشدّدة على أن «التحرش الجنسي غير مناسب في كل الظروف وبكل الطرق». وإذا كانت بادرت للتحرك في القضايا السابقة، فإن هاريس تابعت بصفتها نائبة للرئيس التحولات الفكرية الكبيرة في صفوف الجامعات الأميركية، التي تُرجمت بدعم هائل من الطلاب للقضية الفلسطينية بعد بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، في السابع من أكتوبر 2023 من دون أن تقدم أي دعم لهم. وبينما أعربت في يوليو/تموز الماضي عن «تعاطفها مع المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين» في الجامعات، فقد أضافت أنها لا تتفق مع جميع مواقفهم. واعتبرت أن «هناك أشياء يقولها بعض المتظاهرين وأنا أرفضها تماماً، لذلك لا أقصد تأييد تظاهم بالجملة. لكن علينا أن نبحر فيه. أنا أفهم العاطفة الكامنة وراء ذلك».

وفي طفولتها كانت هاريس جزءاً من مشاركة والديها في تظاهرات الحقوق المدنية، بقيادة مارتن لوثر كينغ. وفي نهاية ستينيات القرن الماضي، وبينما كانت الولايات المتحدة تحاول التخلص من تاريخها العنصري وتحاول إنهاء الفصل العنصري في التعليم، كانت هاريس واحدة من الأطفال الذين عانوا من الفصل العرقي. وخلال ترشحها للانتخابات التمهيدية للرئاسيات في ولاية كاليفورنيا، هاجمت كامالا هاريس الرئيس جو بايدن، مشيرة إلى أنه كان من الرافضين للحافلات المختلطة بين السود والبيض بما هي وسيلة لدمج المدارس العامة، في مطلع التسعينيات حين كان في بدايته سيناتوراً لولاية نيوهامبشاير. وذكرت هاريس بحادثة شخصية في حيه، قائلة «كانت هناك فتاة صغيرة في كاليفورنيا. كانت من ضمن الصف الثاني في شمله الاختلاط في مدرستها، وكانت تنتقل بالحافلة إلى المدرسة كل يوم... تلك الفتاة الصغيرة هي أنا». وبعد سنوات اختارها بايدن نائبة له، لمقارعة ترامب قبل أن يتغير مسارها مرة جديدة اعتباراً من 22 أغسطس/آب الماضي، مع قبولها تسمية الحزب الديمقراطي مرشحة له في الرئاسيات الأميركية، خلفاً لبايدن، الذي تنحّى عن السباق الرئاسي في 21 يوليو/تموز الماضي. ومع أن هاريس شدّدت منذ بدء الانتخابات التمهيدية للرئاسيات الأميركية داخل الحزب الديمقراطي، في يناير/كانون الثاني الماضي، على دعمها المطلق لبايدن، رافضة الترشح لهذا السباق، إلّا أنها دائماً ما كانت تُظهر من خلال صمتها الزائد، نياتها في خلافته.

خلال عملها في البيت الأبيض نائبة لبايدن، ساعدت هاريس في تمرير قانون خفّض التضخم وخطة الإنقاذ الأميركية، والتي قدمت مدفوعات التحفيز مع تفشي وباء كورونا. غير أن الانتقادات توجّه إليها دائماً في ملف الهجرة الذي كلّفها به الخطاط في مدرستها، وكانت تنتقل بالحافلة إلى المدرسة كل يوم. تلك الفتاة الصغيرة هي أنا». وبعد سنوات اختارها بايدن نائبة له، لمقارعة ترامب قبل أن يتغير مسارها مرة جديدة اعتباراً من 22 أغسطس/آب الماضي، مع قبولها تسمية الحزب الديمقراطي مرشحة له في الرئاسيات الأميركية، خلفاً لبايدن، الذي تنحّى عن السباق الرئاسي في 21 يوليو/تموز الماضي. ومع أن هاريس شدّدت منذ بدء الانتخابات التمهيدية للرئاسيات الأميركية داخل الحزب الديمقراطي، في يناير/كانون الثاني الماضي، على دعمها المطلق لبايدن، رافضة الترشح لهذا السباق، إلّا أنها دائماً ما كانت تُظهر من خلال صمتها الزائد، نياتها في خلافته.

خلال عملها في البيت الأبيض نائبة لبايدن، ساعدت هاريس في تمرير قانون خفّض التضخم وخطة الإنقاذ الأميركية، والتي قدمت مدفوعات التحفيز مع تفشي وباء كورونا. غير أن الانتقادات توجّه إليها دائماً في ملف الهجرة الذي كلّفها به الخطاط في مدرستها، وكانت تنتقل بالحافلة إلى المدرسة كل يوم. تلك الفتاة الصغيرة هي أنا». وبعد سنوات اختارها بايدن نائبة له، لمقارعة ترامب قبل أن يتغير مسارها مرة جديدة اعتباراً من 22 أغسطس/آب الماضي، مع قبولها تسمية الحزب الديمقراطي مرشحة له في الرئاسيات الأميركية، خلفاً لبايدن، الذي تنحّى عن السباق الرئاسي في 21 يوليو/تموز الماضي. ومع أن هاريس شدّدت منذ بدء الانتخابات التمهيدية للرئاسيات الأميركية داخل الحزب الديمقراطي، في يناير/كانون الثاني الماضي، على دعمها المطلق لبايدن، رافضة الترشح لهذا السباق، إلّا أنها دائماً ما كانت تُظهر من خلال صمتها الزائد، نياتها في خلافته.

هاريس في أتلانتا ـ جورجيا، 2 نوفمبر 2024 (جيلبيا هازا/Getty)

صمتت هاريس مراراً أمام الهجمات التي تعرض لها بايدن

خلال عملها في البيت الأبيض نائبة لبايدن، ساعدت هاريس في تمرير قانون خفّض التضخم وخطة الإنقاذ الأميركية، والتي قدمت مدفوعات التحفيز مع تفشي وباء كورونا. غير أن الانتقادات توجّه إليها دائماً في ملف الهجرة الذي كلّفها به الخطاط في مدرستها، وكانت تنتقل بالحافلة إلى المدرسة كل يوم. تلك الفتاة الصغيرة هي أنا». وبعد سنوات اختارها بايدن نائبة له، لمقارعة ترامب قبل أن يتغير مسارها مرة جديدة اعتباراً من 22 أغسطس/آب الماضي، مع قبولها تسمية الحزب الديمقراطي مرشحة له في الرئاسيات الأميركية، خلفاً لبايدن، الذي تنحّى عن السباق الرئاسي في 21 يوليو/تموز الماضي. ومع أن هاريس شدّدت منذ بدء الانتخابات التمهيدية للرئاسيات الأميركية داخل الحزب الديمقراطي، في يناير/كانون الثاني الماضي، على دعمها المطلق لبايدن، رافضة الترشح لهذا السباق، إلّا أنها دائماً ما كانت تُظهر من خلال صمتها الزائد، نياتها في خلافته.

القانون منذ أصدرته المحكمة العليا عام 1973 لضمان الحق في الإجهاض، وبنت خطابها الرئيسي خلال المؤتمر الوطني الديمقراطي في أغسطس الماضي، ضد ترامب والجمهوريين، باعتبارهم مهندسي الجهود غير الشعبية لتقييد الوصول إلى الإجهاض في جميع أنحاء البلاد. أما في الملفات الخارجية، فإن هاريس ملتزمة بالخطوط العريضة للحزب الديمقراطي بشأن القضية الفلسطينية، وضرورة أن تكون للفلسطينيين دولتهم، لكنها لم توضح كيفية الفصل بين تأييدها حماية الفلسطينيين في غزة و«حق إسرائيل في الدفاع عن النفس». كما أنها رفضت منح حركة «غير ملتزم» المجال لسماع الصوت الفلسطيني في التجمعات الانتخابية، فضلاً عن امتناعها عن وصف العدوان الإسرائيلي على غزة بـ«الإ

يتخوف صناع السياسة في أوروبا من عودة المرشح الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ إنه ستكون لهذه العودة تداعيات اقتصادية وأمنية كبيرة على القارة العجوز، كما قد تنطوي رئاسة ترامب على توترات دبلوماسية مع بعض حلفاء واشنطن التقليديين، وتقدم شخصيات من اليمين المتطرف في أوروبا

تهديد أمني وحروب اقتصادية

طوارئ أوروبية تحسباً لعودة ترامب

- ترجيحات بأن تنطوي رئاسة ترامب إذا فاز على توترات دبلوماسية مع بعض حلفاء واشنطن التقليديين في القارة العجوز
- اعتقاد بأن هاريس ستتبع خطى أوباما أكثر من بايدن عبر التركيز على شرق آسيا عوضاً عن أوروبا

بيروت ـ **فايز عجور**

إذا كانت ارتدادات الانتخابات الأميركية التي تُجرى اليوم ستحدد ملامح مرحلة جديدة من تاريخ الولايات المتحدة، خصوصاً على الصعيد الداخلي، فإن تأثيرات نتائجها لن تكون أقل على العالم، لا سيما إذا ما فاز المرشح الجمهوري دونالد ترامب، الساعي للوصول إلى البيت الأبيض للمرة الثانية، بعد تجربة أولى تركت الكثير من التداعيات على صعيد العالم. ولذلك يبدو مفهوماً حجم الترقب والمتابعة لهذه الانتخابات، خصوصاً في أوروبا، إذ إن عودة حامل شعار «أميركا أولا» إلى الحكم، ستعني صداعاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً ممتداً طيلة فترة ولايته، لا سيما أن اللا يقين يهيمن على موقفه من قضايا عدة، وهو ما يجعل التحسب للأسوأ يهيمن على صناع القرار في أوروبا، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق باحتمال وقف ترامب الدعم العسكري الأميركي لأوكرانيا، والضغط من أجل زيادة الإنفاق الدفاعي، ما قد يزيد من الأعباء الاقتصادية على القارة العجوز، فضلاً عن الملف الاقتصادي و«الحروب» المتوقعة.

وبعد أن شهدوا رئاسة واحدة لترامب، يقول صانعو السياسة الأوروبيون إنهم أكثر استعداداً لولاية رئاسية ثانية، وهم يصوغون خطط طوارئ مختلفة بشأن الأمن والتجارة، لكنهم ليسوا موحدين في النظر إلى التعامل معه. فبينما يراه البعض خطراً مثل ما تكشفه تصريحات رئيس الحكومة البلجيكية، ألكسندر دي كرو، الذي تطرّق إلى عواقب احتمالية عودة ترامب إلى البيت الأبيض، بقوله إنه «سيتعين على أوروبا أن تكون حقاً بمفردها»، فإن دخوله البيت الأبيض مرة جديدة بمثابة مفاجأة سارة لحلفائه في القارة من أقصى اليمين واليمين المتطرف، وفي مقدمتهم رئيس حكومة المجر فيكتور أوربان.

في المرة الماضية التي كان فيها في البيت الأبيض، واجه ترامب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي كانت تعتبر أحد أقوى الزعماء في أوروبا. لكن اليوم اختلف الموضوع، إذ إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ضعيف سياسياً، بعد أن خسر أغلبيته الحاكمة، كما أن المستشار الألماني أولاف شولتز غارق في أزمات داخل تحالفه ويواجه عودة اليمين المتطرف. وتساءل زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي المحافظ في ألمانيا، فريدريش ميرز، خلال تصريح صحافي الأسبوع الماضي: «ماذا سيحدث إذا تم انتخاب رئيس للمرة الثانية في أميركا أعلن أن الناتو عفا عليه الزمن ولم يعد مستعداً للوفاء بالوعود الأمنية؟» مضيفاً: «عندها سنكون بمفردنا. وبهذا لا أعني نحن الألمان فحسب، بل نحن الأوروبيين».

تشير مقابلات أجرتها صحيفة واشنطن بوست، نشرت أول من أمس الأحد، مع 15 من صناع السياسات والسياسيين والدبلوماسيين وكبار المحللين في خمس دول أوروبية، إلى أنه بغض النظر عمن سيفوز بالرئاسة في أميركا، فإن القارة العجوز يجب أن تستعد لفحص موضوع اعتمادها على الولايات المتحدة. وكانت نائبة الرئيس كامالا هاريس أعلنت، أخيراً، أن حلف شمال الأطلسي (ناتو) «صلب». لكن بعض كبار المسؤولين والدبلوماسيين الأوروبيين يعتقدون أنها كرئيسة ستتبع خطى الرئيس باراك أوباما أكثر من الرئيس جو بايدن، حيث سيصبح تركيز أميركا على شرق آسيا، خصوصاً وأن مستشارها للأمن القومي، فيليب جوردون، هو خبير أوروبي أيّد الدعم «الدائم» لأوكرانيا، لكنه دعا أيضاً إلى «صفقة أكثر واقعية بين أوروبا والولايات المتحدة». ويقول المتحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية مايكل ستيمبفل، لصحيفة واشنطن بوست: «بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات الأميركية، فإن تركيز اهتمام الولايات المتحدة في المستقبل سيكون على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. سيتعين على الأوروبيين بذل المزيد من الجهد من أجل أمنهم».

تركز المخاوف من عودة ترامب للرئاسة

لكن بأغلبية ساحقة، تتركز مخاوف المسؤولين الأوروبيين من وصول ترامب إلى الرئاسة. ويوضح دبلوماسيون أن فرقة عمل للرد السريع في مقر الاتحاد الأوروبي تركز في المقام الأول على وضع استراتيجية لعودته للسلطة وإمكانية اندلاع حرب تجارية. وكان ترامب فرض تعريفات جمركية على الصلب والألومنيوم في الاتحاد الأوروبي، في المرة الأخيرة التي كان فيها في منصبه. لكن هذه المرة، يقول إنه سيذهب إلى أبعد من ذلك. ويبدو أن ألمانيا، التي كانت هدفاً متكرراً لترامب، معرّضة للخطر بشكل خاص. ويحذّر المعهد الاقتصادي الألماني، في تقرير أخيراً، من أن تعريفات ترامب قد تؤدي إلى خسائر بقيمة 162 مليار دولار للشركات الألمانية. وقد صاغ مسؤولو الاتحاد الأوروبي قوائم بالتعريفات الانتقامية مع رسم استراتيجيات التفاوض. وهم يعتقدون أنهم قد يكونون قادرين على تهدئة ترامب من خلال عرض التعاون ضد الممارسات التجارية الصينية، أو التعهد بتعزيز الواردات الأميركية لأوروبا، وفقاً لمسؤولين أوروبيين.

وتخلل الحديث عن الترتيبات الأمنية «المقاومة لترامب» المحادثات في بروكسل أخيراً، إذ إن التزام ترامب تجاه أوكرانيا في حربها ضد روسيا غير مؤكد، مع لومه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لبدء الصراع، مشيراً بشكل خاص إلى أنه سينهي الحرب بالضغط على أوكرانيا للتنازل عن الأراضي، وفقاً لأشخاص مطلعين على الخطة للصحيفة. وفي حملته الانتخابية، تفاخر ترامب بأنه سيكون سعيداً بتشجيع روسيا على مهاجمة حلفاء «ناتو» الذين لا ينفقون ما يكفي على الدفاع. وخوفاً من وصول ترامب إلى السلطة، حرص المسؤولون الأوروبيون على المضي قدماً في تقديم حزم المساعدات لكييف قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. كما تولت قيادة جديدة لحلف شمال الأطلسي بعض مسؤوليات البنتاغون، فيما يتعلق بتنسيق المساعدات العسكرية لأوكرانيا. وزادت الدول الأوروبية من إنفاقها العسكري، استباقاً لعودة ترامب إلى معزوفته السابقة، بشأن التزامات دول ناتو بإنفاق 2% من الناتج المحلي الإجمالي. لكنها كانت مدفوعة أيضاً بشكل خطير بالتهديدات الروسية، والشعور بأن ضمان الأمن الأوروبي يتطلب أن تكون أقل اعتماداً على الولايات المتحدة. وسبق أن ضغط ترامب على دول «ناتو» لزيادة إنفاقها الدفاعي، وقد يتسارع هذا الضغط في حال فوزه بولاية ثانية. وعلى الرغم من أن هذا قد يخلق فرصاً للمصنّعين الأوروبيين في قطاع الدفاع، إلا أنه قد يجبر الحكومات الأوروبية على إعادة تخصيص الأموال بعيداً عن الأولويات الاقتصادية الأخرى، مما يزيد من الضغط على الميزانيات. ويقول نائب رئيس اللجنة البرلمانية الألمانية للشؤون الخارجية، توماس إرندل، لصحيفة واشنطن بوست، إن «جو بايدن هو على الأرجح آخر رئيس عبر الأطلسي بالمعنى التقليدي، من حيث شخصيته وحياته المهنية، لهذا السبب يجب على أوروبا أن تتحمل المزيد من المسؤولية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن». وفي حين تراجع الحديث عن جيش أوروبي موحد، تصاعدت الضغوط على الدول الأوروبية من أجل «الاستقلال الاستراتيجي»، عبر تعزيز إنتاج الأسلحة، وإضفاء الطابع الرسمي على الشراكات الأمنية الإقليمية. وأبرمت برلين ولندن، الأسبوع الماضي، اتفاقاً تاريخياً سيشهد تشغيل طائرات عسكرية ألمانية من قاعدة في اسكتلندا، وتطوير مشترك لطائرات بدون طيار وأسلحة بعيدة المدى. لكن وسط هذه الجهود، يعترف المسؤولون الأوروبيون بأن فقدان الدعم الأميركي في مجال الدفاع من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة لأوروبا، حيث أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا إلى أي مدى سيكافح الأوروبيون للوقوف بمفردهم. في المقابل، ينظر على نطاق واسع، بحسب وكالة رويترز، أمس الاثنين، إلى فوز ترامب في السباق إلى البيت الأبيض على أنه سيؤدي لصعود أسهم الدفاع الأوروبية، نظراً لتحذيراته بتقليص الدعم العسكري الأميركي في المنطقة، وإجبار أعضاء حلف شمال الأطلسي على إنفاق 2%، أو أكثر من ناتجهم المحلي الإجمالي على الدفاع. لكنه إذا طبق تعهداته الانتخابية بتحقيق نهاية سريعة للحرب في أوكرانيا، فهناك احتمال أن يمر القطاع بتقلبات متزايدة. وقدر محللون أن وقف إطلاق النار في أوكرانيا قد يؤدي إلى انخفاضات كبيرة في مخزونات الدفاع، وانخفاض أولي في أسعار الأسهم الدفاعية الأوروبية بنسبة تصل إلى 20%، وفقاً لتقديرات المصرف الأميركي «سيتي»، الذي رأى، في المقابل، أن فوز هاريس بالرئاسة سيبقي الوضع على ما هو عليه حالياً.

توترات دبلوماسية مع حلفاء تقليديين

كما قد تنطوي رئاسة ترامب على توترات دبلوماسية مع بعض حلفاء واشنطن التقليديين، وتقدم شخصيات من اليمين المتطرف في أوروبا. وتقول مديرة معهد كارنيغي في أوروبا روزا بلفور للصحيفة: «ما نوع أوروبا التي ننظر إليها بعد فوز ترامب؟»، مضيفة: «يمكن له عبر العمل مع قادة اليمين المتطرف التأثير على جدول أعمال أوروبا التي من المحتمل أن تكون في حالة من الفوضى بشأن أوكرانيا». ولدى ترامب شخصيات مفضلة في أوروبا، بينهم رئيس حكومة المجر فيكتور أوربان، الذي كان قد قال عنه أخيراً إنه «شخصية غير مثيرة للجدل لأنه يقول هذه هي الطريقة التي ستكون عليها (البلاد)، وهذه هي النهاية». وكان أوربان أعلن، في تصريح صحافي الأحد الماضي، أن أوروبا سيتعين عليها إعادة التفكير في دعمها لأوكرانيا إذا فاز ترامب برئاسة الولايات المتحدة، مضيفاً أن القارة «لن تستطيع تحمّل أعباء الحرب بمفردها». ويعارض أوربان تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، ويقول إنه يعتقد أن ترامب يشاركه وجهة نظره وسيتفاوض على تسوية سلام بشأن أوكرانيا. ويقول: «نحتاج (في أوروبا) إلى إدراك أنه إذا صار رئيس أميركا مؤيداً للسلام، وهو أمر لا أؤمن به فحسب، وإنما أقرأ الأرقام بتلك الطريقة أيضاً، إذا حدث ما نتوقعه وأصبحت أميركا مؤيدة للسلام، فلن تتمكن أوروبا من الاستمرار في تأييد الحرب». ويقول بيتر كريكو، مدير العاصمة السياسية، وهي مؤسسة فكرية مقرها بودابست، للصحيفة: «سيواجه ترامب صعوبة في إيجاد علاقات جيدة مع الحكومتين الألمانية أو الفرنسية، لذلك سيبحث عن أبواب خلفية، وسيكون أوربان سعيداً بأن يكون واحداً منها». كما يمكن لرئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني أن تكون حليفاً أفضل لترامب. لكن مثل هذه الشراكة ليست مضمونة، إذ يشير مسؤولون إيطاليون إلى أن ميلوني مؤيدة قوية لأوكرانيا وتتمتع بعلاقة جيدة مع بايدن، كما أن انخفاض الإنفاق الدفاعي لإيطاليا سيؤدي إلى اصطدام ميلوني وترامب. وبالنسبة إلى العلاقة مع باريس، فإنه وبعد أن بدأ شهر العسل بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وترامب في عام 2017 في باريس بمأدبة عشاء في برج إيفل واستعراض عسكري بمناسبة العيد الوطني الفرنسي في 14 يوليو/تموز، عادت الخلافات لتنفجر بينهما، إلى درجة أن ترامب ندد بـ«غباء» ماكرون. ولفتت نيكول باشران، المتخصصة في العلاقات الفرنسية الأميركية، في تصريح لوكالة فرانس برس، إلى أن «أيّا منهما لم يعد في الوضع الذي كان فيه في 2017. فترامب، إن فاز، سيكون منتشياً بنصره، وسيشعر بأنه لا يقهر في وجه ماكرون الذي أضعفته مشاكل سياسية داخلية». وفي خطاب في جامعة السوربون في إبريل/نيسان الماضي، اعتبر ماكرون أن «الولايات المتحدة الأميركية لها أولويتان، أولاً الولايات المتحدة الأميركية، وهذا من المسلّمات، وثانياً مسألة الصين»، مشيراً إلى أن «أوروبا ليست ضمن أولوياتها الجيوسياسية للسنوات والعقود المقبلة». وقال أحد الدبلوماسيين الفرنسيين للوكالة: «لا نظن أن ترامب لديه سياسة كاملة سيطبّقها في حال فوزه».

أعضاء باليمين المتطرف يحملون صورة ترامب في برلين، 29 أغسطس 2020 (Getty)

الألمان يحبون أوباما

تحدث الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عن علاقته الصعبة مع ألمانيا خلال ظهوره في إحدى فعاليات حملته الانتخابية أول من أمس الأحد. وأشار إلى أن الألمان أحبوا سلفه في البيت الأبيض الرئيس الديمقراطي باراك أوباما (الصورة). وقال ترامب: «هل تعرفون السبب؟ لأنهم تناولوا غداءنا»، في إشارة إلى اعتقاده بأن ألمانيا نجحت على حساب الولايات المتحدة، مضيفاً أنه طالب برلين بأن تنفق أكثر على «الناتو».

ستارمر ينفي التدخل دعماً لهاريس

قدم محامو حملة دونالد ترامب شكوى إلى لجنة الانتخابات الفيدرالية الأسبوع الماضي، زاعمين أن أعضاء في حزب العمال البريطاني شاركوا في «تدخل أجنبي» من خلال التطوع مع حملة كامالا هاريس. ورفض رئيس الحكومة البريطانية كير ستارمر (الصورة) هذه المزاعم، قائلاً إن المتطوعين كانوا يذهبون لأميركا في كل موسم انتخابي. كما سعى إلى تهدئة المخاوف من أن هذه الحادثة ستضر بعلاقته مع إدارة ترامب المحتملة.

«إما تمتين أوكرانيا أو إضعافها»

ينظر الأوكرانيون إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية بحذر، وفق الإذاعة العامة الوطنية الأميركية، التي تطرقت في تقرير، أمس الاثنين، إلى أنّ أحد الأوكرانيين قال: «لا يمكنني التوقف عن التفكير بالانتخابات. كيف سيكون مصير أوكرانيا بعد ذلك؟». وكان الرئيس فولوديمير زيلينسكي (الصورة) قد أكد، في تصريحات صحافية قبل أيام، أنّ «الرئيس الأميركي الجديد، إما يعمل على تمتين أوكرانيا أو إضعافها».